

MEASURING THE IMPACT OF ECONOMIC STABILITY ON FINANCIAL SUSTAINABILITY IN IRAQ FOR THE PERIOD (2004-2020)

Rajaa Abdullah Essa ALSALIM¹

Prof. Dr, University of Basrah, Iraq

Abstract:

The research discussed the impact of economic stability on financial sustainability in Iraq, and annual data was adopted for indicators of economic stability as an independent variable and indicators of financial sustainability as a dependent variable for the period (2004-2020). On the stability of the time series of the research variables at the level, except for the growth rate of the budget deficit, it settled at the first difference, between the research a direct relationship between the growth of GDP and the ratio of public debt to GDP through the co-integration test and the existence of a long-term equilibrium relationship in addition to the adoption of the ARDL approach To measure the effect of economic stability on the growth rate of the general budget deficit, the research shows that the direct relationship between economic stability and the growth rate of the public budget deficit is a long-term equilibrium relationship, and that the models estimated by standard methods are distributed normal, and that errors are stable and free from the problem of autocorrelation and the problem of heterogeneity.

Key words: Financial Sustainability, Economic Stability, Budget Deficit, Public Debt, Long-Term Balance.

 <http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.21.43>

¹  rajaa.esa@uobasrah.edu.iq

قياس أثر الاستقرار الاقتصادي في الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004-2020)

رجاء عبدالله عيسى السالم

البروفيسورة، جامعة البصرة، العراق

الملخص:

ناقش البحث أثر الاستقرار الاقتصادي في الاستدامة المالية في العراق، وتم اعتماد بيانات السنوية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي كمتغير مستقل ومؤشرات الاستدامة المالية كمتغير تابع للمدة (2004-2020)، ولهذا الغرض اعتمد النماذج القياسية الحديثة لتحقيق من فرضية البحث، وأفصحت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع عن استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث عند المستوى ما عدا معدل نمو العجز الموازنة استقر عند الفرق الأول، بين البحث علاقة طردية بين النمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال اختبار التكامل المشترك للأجل وجود علاقة توازنية طويلة الاجل اضافة اعتمد منهج ARDL لقياس أثر الاستقرار الاقتصادي في معدل نمو عجز الموازنة العامة بين البحث أن العلاقة طردية بين الاستقرار الاقتصادي ومعدل نمو العجز الموازنة العامة علاقة توازنية طويلة الاجل وأن النماذج المقدره بالطرق القياسية وهي تتوزع توزيع طبيعي وأن الاخطاء مستقرة وخالية من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم التجانس.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة المالية، الاستقرار الاقتصادي، عجز الموازنة، الدين العام، التوازن طويل الامد.

المقدمة:

إن الأحداث الاقتصادية والاجتماعية التي تعرض لها العراق علاوة على تراجع أسعار النفط منذ عام 2015 أثراً كبيراً على الوضع المالي وهو ما نتج عنها من ارتفاع العجزات في الموازنات العامة، وزيادة في مستويات الدين العام وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. من أجل ذلك، تبنت برامج للإصلاح تهدف تحقيق مستويات مالية قابلة للاستمرارية ارتكازاً على إجراءات لتنويع مصادر الإيرادات وضبط الإنفاق. في هذا الإطار، يحظى موضوع الاستدامة المالية بمزيد من الاهتمام من قبل صناعات القرار في الدولة لغرض تقييم تطورات عجز الموازنة والدين العام التي تساعد على تحقيق نمو اقتصادي مناسب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

مشكلة البحث:

بعد الاستقرار الاقتصادي في دولة ريعية مثل العراق من المواضيع المهمة في تحقيق الاستدامة المالية لما يتعرض له من عجزات في الموازنة المالية خلال انخفاض أسعار النفط كون المصدر الرئيس للتمويل الموازنة وازدحام الديون التي تراكمت على العراق نتيجة الحروب التي شهدتها للعقود بالإضافة للعقوبات الدولية ولعدم وجود سياسة اقتصادية واضحة سبب في حدوث اختلالات هيكلية وعجز في الجهاز الانتاجي مما استسهل الاعتماد على الإيرادات النفطية المتذبذبة وفق التغيرات العالمية.

أهمية البحث:

إن استمرار العجز في الموازنة العامة، يؤدي إلى تزايد الدين من الخارج أو من الداخل، وهو ما يؤدي إلى تحمّل الميزانية لأعباء إضافية لتغطية فوائد الديون وهذا نتيجة اعتماد العراق على إيرادات النفطية بنسبة 95% وهذا يعني البحث لجعل امكانية تحقيق استدامة المالية في ظل استدامة الإيرادات النفطية ويحصل العكس عند انخفاض أسعار النفط مما يخفض الإيرادات النفطية، مما ينعكس في ارتفاع العجز المالي ومن ثم الزيادة في الاقتراض، وارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي تراجع مستويات الاستقرار الاقتصادي تركز البحث على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الاستدامة المالية.

أهداف البحث:

يحاول البحث عرض مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهم مؤشرات ومفهوم الاستدامة المالية وأهم مؤشرات بالإضافة تحديد أثر الاستقرار الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية بطريق القياس الاقتصادي.

فرضية البحث

وجود علاقة عكسية طويلة الاجل بين الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية في العراق طيلة مدة (2004-2020).

الدراسات السابقة (الدراسات المرجعية):

1- سلوى عبدالعزيز (2020)

اعتمدت دراسة الاستدامة المالية في الدول المصدرة للنفط دول مجلس التعاون الخليج العربي للمدة (1999-2007) مع التركيز على تأثير أسعار النفط على الاستدامة المالية اعتمدت الطرق القياسية اختبارات التكامل المشترك لجوهانسن بين ايرادات والنفقات إذ تعتمد هذه الدول الإيرادات لتغذية النفقات ومتجه تصحيح الخطأ لقيد الميزانية وتوصلت الدراسة إلى اغلب الدول المجلس لديها استدامة مالية.

2- بينت دراسة سعدون عدنان خليل ابراهيم الهزيماي 2022 لقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004-2020) باعتماد منهج ARDL باعتماد المتغيرات الكلية متغيرات مستقلة ومتغيرات الاستدامة المالية متغير تابع واطهرت النتائج ان الاقتصاد العراقي حقق استدامة مالية ويعزى ذلك إلى الفوائض المالية خلال ارتفاع أسعار النفط مما حقق إيرادات عالية وبينت وجود علاقة عكسية بين النمو وعرض النقد والتضخم والبطالة والدين العام خلال الأجلين القصير والطويل وطرديّة مع عجز الموازنة باستثناء عرض النقد علاقة عكسية.

أما الدراسة الحالية فقد اعتمد على طريقة الانحدار البسيط وإثبات الفرضية كذلك منهج ARDL لبيان دور مؤشر الاستقرار الاقتصادي في الاستدامة المالية فقد قسمت الدراسة إلى أربع المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية

1-1: مفهوم الاستقرار الاقتصادي Economic Stability

يقصد بالاستقرار الاقتصادي عدم وجود تقلبات وفجوات كبيرة في مؤشرات الأداء الاقتصادي التي تمثل (نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم وأسعار الصرف) (غالي، 2020) ويعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه: التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفايدي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي في الناتج القومي (دراوسي، 2006) ، إن أهداف الاستقرار الاقتصادي تكون متداخلة ومتراطة فبدون التشغيل الكامل فإن الاقتصاد توجد فيه طاقات غير مستغلة بشكل كامل مما يؤدي إلى تقلبات في الأسعار إلى عدم التاكيد وعرقلة النمو الاقتصادي وهذا النوع يمكن أن ينطبق على الدول المتقدمة أكثر منه في الدول النامية (جوارتي، 1999). والاستقرار الاقتصادي هو خلو الاقتصاد من تقلبات والتذبذبات في المتغيرات الكلية إذ يعد الاقتصاد الذي يحقق نموًا ثابتًا في الناتج وتضخمًا منخفضًا ومستقرًا اقتصاد مستقر. والاقتصاد الذي يعاني من انكماش كبير ومتكرر، أو دورة اقتصادية واضحة، أو تضخم مرتفع جدًا أو متقلب، أو أزمات مالية متكررة غير مستقر اقتصاديًا ويحدث عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة التقلبات الشاذة في الطلب الكلي، ففي حالة قصور الطلب الكلي تحدث بطالة غير عادية ومن ناحية أخرى فإنه عندما يعمل الاقتصاد عند طاقته القصوى فإن حدوث فائض في الطلب الكلي يؤدي إلى التضخم، وإذا أمكن إدارة الطلب الكلي على نحو صحيح فإنه يمكن تحقيق التوظيف الكامل والاستقرار الاقتصادي، ولما كانت سياسات الضرائب والإنفاق الحكومي تمارس أثاراً على الطلب الكلي فإن الموازنة العامة تعتبر سلاحاً هاماً في مواجهة عدم الاستقرار الاقتصادي والبطالة والتضخم (عبدالقادر و محمد، 2017).

ويميل الاقتصاديون إلى وصف المنطقة المستقرة اقتصاديًا بأنها المنطقة التي لديها نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتسق، وانخفاض معدلات البطالة، وارتفاع مستويات الدخل الشخصي (Burns و Dressler، 2004)

2-1: مفهوم الاستدامة المالية fiscal Sustainability

مصطلح الاستدامة المالية من المصطلحات الأكثر رواجاً في الربع الأخير من القرن العشرين التي تم طرحها من قبل المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) على البلدان المتقدمة والنامية على السواء لمعالجة المشاكل التي تواجه اقتصاداتها ولاسيما الاختلالات الهيكلية، والمديونية الخارجية، والعجز المزمن. وهو مدى قدرة الدولة في الاستمرار في تنفيذ سياساتها المالية وتمويل برامج الإنفاق العام دون التعرض إلى حالات من التعثر والعجز في السداد. (خيري و عطية، 2021) . واعتمد صندوق النقد الدولي في تعريف الاستدامة المالية على تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين (موعش، 2020)، أو تحديد نسبة معينة يتم استهدافها) لكن لم يحدد هذه النسبة)، وبهذا سيناريو يحاول توقع المستقبل في ظل سياسات اقتصادية توافقية خلال خطة خمسية لذا يعد الصندوق السياسات المالية مستدامة إذا استطاعت تحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. (قرووف و العمراوي، 2020)

فالاستدامة المالية هي القدرة الدولة على خدمة الدين العام في الآجلين المتوسط والطويل دون حدوث أزمات مالية أو ضغوط شديدة على أوضاع المالية العامة مثل الاضطرار إلى تخفيض الإنفاق بنسبة كبيرة أو توقف الإنفاق العام

على بعض الأنشطة الحكومية. وتوضح التجارب الدولية أن زيادة مستويات الدين العام على نحو يفوق قدرة الحكومة على خدمته يؤدي إلى ان تصبح المالية العامة غير مستدامة في الموازنة العامة. (عبدالله و الشمري، 2020)

1-2-1: قواعد الاستدامة المالية (الاعرجي و السلطاني، 2021):

أ- القاعدة الذهبية: يتم تمويل النفقات الجارية من خلال الإيرادات الضريبية والإيرادات الجارية بينما اللجوء للاقتراض في حالة تمويل النفقات الاستثمار، وهناك سبب يبرر المستوى الإيجابي للدين العام يتعلق بالعدالة بين الأجيال، حيث يتضمن الإنفاق الحكومي شكل من أشكال الاستثمار العام، الذي يمكن أن يفيد الأجيال القادمة. فإذا كان هذا الإنفاق اليوم يتم تمويله من الإيرادات الجارية فقط، فالجيل الحاضر يضطر إلى تحمل جميع التكاليف ولكنه لن يكون قادرة على جني الفوائد الكاملة للإنفاق العام. لكن عندما يتم تمويل ذلك الإنفاق الاستثماري عن طريق إصدار الديون ، ستساهم الأجيال القادمة في تحمل جزء من التكلفة . لذلك هناك اعتراف بشكل متزايد بشرعية تمويل الاستثمار عن طريق الدين العام.

ب- قاعدة توازن الموازنة: تهدف هذه القاعدة إلى خفض نسبة عجز الموازنة إلى مستوى معين عن طريق ترشيد الإنفاق العام، والهدف الرئيسي من عجز الموازنة هو لضمان تحقيق الاستدامة المالية لأن زيادة عجز الموازنة يلغي أثر الإنفاق العام أو خفض الضرائب على الطلب الكلي كونه يحتاج إلى أموال كثيرة لتغطيته وبالتالي مزاحمة القطاع الخاص مما يحد من فاعلية السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ج- قاعدة الموازنة المرنة: في ظل هذه القاعدة يسمح للحكومة أن تحقق عجز مؤقت في الموازنة العامة للدولة في حدود معينة مع قيامها بتوضيح أسباب العجز المؤقت في الموازنة والإطار الزمني الذي يتم من خلاله العودة مرة أخرى إلى وضع التوازن في الموازنة. وتشير الدراسات إلى أن القواعد المضادة للعجز تميل إلى تحقيق التوازن في الميزانية من خلال تخفيض الإنفاق العام.

د- قاعدة استدامة الاستثمار: هذه القاعدة تشترط استمرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عن مستويات تتوافر فيها شروط الحيطة والحذر خلال الدورة الاقتصادية ، و يتم تحديد هذه النسبة حسب عدد من المتغيرات أو المحددات التي تختلف من دولة لأخرى.

المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ومؤشرات الاستدامة المالية

1-2: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:

أ-معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: إن النمو يمثل زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة التي تسعى لتحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد الشخصي ورفع مستوى المعيشي له وتحسين التوازن الخارجي العام لميزان المدفوعات والحصول على قدر أكبر من العملات الأجنبية (الدليمي و اسماعيل، 1995)

ب- معدل التضخم: يعد التضخم مشكلة اقتصادية تعاني منها العديد من الدول وتسعى لعلاجها بمختلف السياسات فهو "الارتفاع الكبير والمستمر في أسعار المنتجات لفترة طويلة نسبياً، إذ كلما ارتفع مستوى العام للأسعار فإن القيمة الدينار تقل (تتناقص القوة الشرائية للنقود) (احمد و فريد، 2021). أن التضخم يؤدي إلى عدم استقرار مستويات الأسعار بالإضافة إلى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات مما يعكس سلباً على الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات وهذا ما يؤثر على الإدخار بسبب عدم ثقة الأفراد في مستويات الأسعار مما يؤدي إلى تناقص حجم الاستثمارات في الدولة وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال مسبباً عدم استقرار الاقتصاد.

ج - معدل البطالة: ظاهرة تعاني العديد من الدول منها يشير إلى أنها تلك الفترة التي يقضيها العامل أو القادرون على العمل) والذين يدخلون ضمن القوى العاملة (بدون عمل وهنا لا بد من التفريق بين البطالة ونقص العمالة فهذه الأخيرة تعني نقص ايام العمل أو ساعاته أو نقص وسائل العمل مما يحول دون أداء العمل بكفاءة. فالبطالة عموماً تعني الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة وحجم العمل المستخدم عند تلك المستويات وذلك خلال فترة زمنية محددة وبهذا فان مفهوم البطالة بشكل عام يعني تعطيل جزء من قوة العمل الكلية أي العرض الكلي للعمل . وذلك بسبب عدم توافر فرص العمل الكافية لاستيعاب جميع قوة العمل ولفترة محددة يعود بعدها العاطل عن العمل إلى العمل وعلى هذا الاساس يمكن تحديد مفهوم البطالة بأنها زيادة العرض الكلي للعمل على الطلب الكلي عليه أي تعطيل الأشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه) .(احمد و الفيضي، 2009)

2-2: مؤشرات الاستدامة المالية:

أ-مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: هي حاصل قسمة الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي ويعد مؤشر يعطي صورة إجمالية لعبء الدين العام المحلي وكذلك لقوة واستقرار الاقتصاد فيما يتعلق بالدين العام، وهو مؤشراً استرشادي لتقييم الموقف المالي لأي دولة أو إقليم ومدى قدرتها على سداد دينها العام، ويتسم الموقف المالي لدولة ما . (قرووف و العمراوي، 2020)

ب - مؤشر الفجوة الضريبية. الفجوة الضريبية بأنها الاختلاف بين الضرائب التي يقوم المكلفون بسدادها فعلاً من واقع إقراراتهم والضرائب التي يجب أن يسددها على أرباحي الحقيقية وتتكون الفجوة الضريبية من عاملين أساسين هما: التهرب الضريبي والتجنب الضريبي واللذان باجتماعهما تتكون الفجوة (مصطفى و جاسم، 2018).

ج- مؤشر العجز الأولي: يعرف العجز الأولي بأنه العجز المالي للعام الحالي مطروحاً منه مدفوعات الفائدة المعلّقة على القروض السابقة، حيث إنَّ العجز الأولي هو شرط الافتراض دون دفع الفائدة، وبالتالي فإنَّ العجز الأولي يوضح النفقات

التي ستقوم الحكومات بدفعها من خلال القروض بما في ذلك مدفوعات الفائدة المعلقة، ويمكننا احتساب العجز الأولي من خلال المعادلة التالية (ارشيد، 2021):
العجز الأولي = العجز المالي - مدفوعات الفائدة

المبحث الثالث: واقع الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية في العراق

سيتم تحليل الاستقرار الاقتصادي في العراق من خلال مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بحث تطوره مع الاستدامة المالية من خلال مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020) مع عرض بعض المؤشرات للاستقرار الاقتصادي في العراق منها التضخم والبطالة والاحتياطيات الدولية الموضحة في الجدول (1).

جدول (1) بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية في العراق للمدة

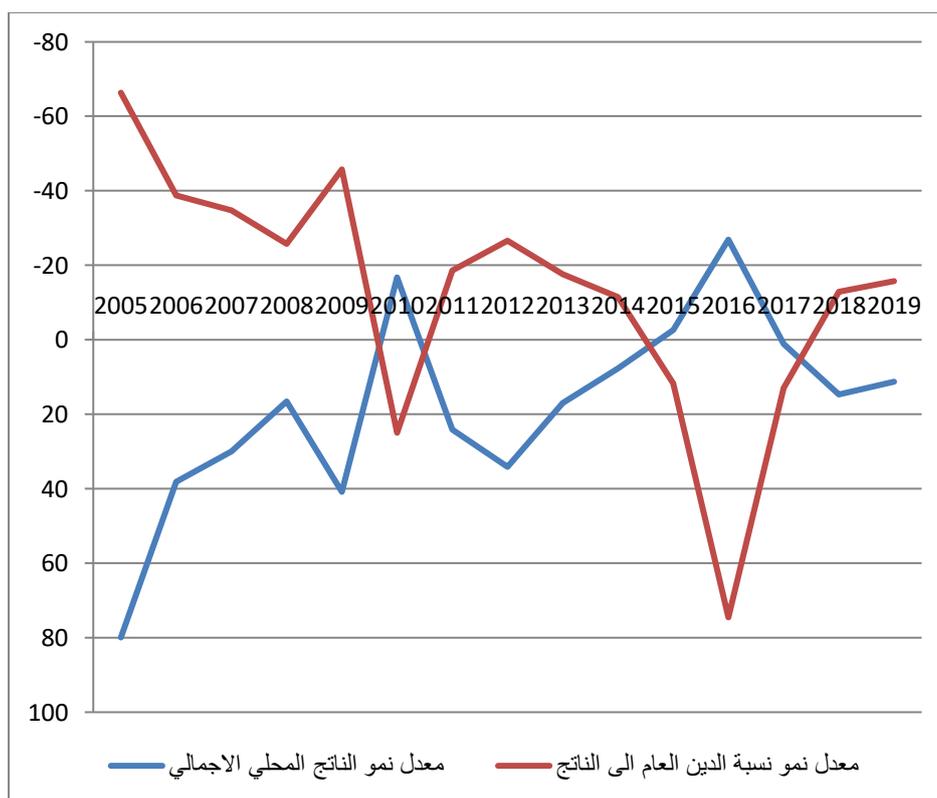
(مليون دينار عراقي) (2004-2020)

السنوات	اجمالي الدين	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي	معدل نمو السنوي لمؤشر (نسبة الدين العام إلى الناتج)	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي	معدل البطالة	معدل التضخم السنوي
2004	253496870	856.8197	-----	29585789	-----	26.8	26.829
2005	153477211	288.2994	-66.35	53235359	79.94	17.9	37.088
2006	129713276	176.4	-38.81	73533599	38.13	17.5	53.106
2007	109895306	114.9677	-34.83	95587955	29.99	11.7	30.89
2008	95132025	85.35403	-25.76	111455813	16.6	15.3	12.7
2009	72711871	46.30561	-45.75	157026062	40.89	14	8.341
2010	75647039	57.90354	25.05	130643200	-16.8	12	2.457
2011	76356356	47.11478	-18.63	162064566	24.05	11.1	5.596
2012	75214429	34.60886	-26.54	217327107	34.1	11.9	6.056
2013	72515135	28.52394	-17.58	254225491	16.98	12.1	1.856
2014	69044339	25.23665	-11.52	273587529	7.62	10.6	2.242
2015	75109499	28.20139	11.75	266332655	-2.65	13.18	1.439
2016	95830415	49.22434	74.55	194680972	-26.9	10.8	0.068
2017	109502901	55.60664	12.97	196924142	1.15	13.8	0.203
2018	109296996	48.42098	-12.92	225722376	14.62	13.59	0.404
2019	102503398	40.82752	-15.68	251064480	11.23	13.65	-0.201
2020	100319000	45.64752	11.81	219768798	-12.47	13.74	1.009

يبين الجدول (1) تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الذي شهد فيه العراق الخروج من العقوبات الدولية والدخول إلى اقتصاد مفتوح أعصف بنية الاقتصاد العراقي فأصبح الاقتصاد أكثر عرضة للهزات والازمات الخارجية للاعتماد الكبير على النفط في تنمية الناتج المحلي الاجمالي وليس على القطاعات الاقتصادية الانتاجية مثل الصناعة والزراعة التي أزيحت من حسابات الاقتصاد العراقي ولم تعتمد الحكومات المتوالية على إدارة الاقتصاد على إصلاح ما دمرته العقوبات الدولية أو توجيه القطاع الخاص إلى تولى مهمة النهوض بالقطاعات الانتاجية طيلة مدة البحث بينما ارتبط نمو الناتج المحلي الاجمالي بتطور أسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية إذا ازداد الناتج المحلي الاجمالي من (29,585,789) مليون دينار في عام 2004 الى (219,768,798) مليون دينار في عام 2020 أي ان النمو الاقتصادي غير مستقر ويلاحظ ذلك من خلال معدل نمو السنوي الذي يعكس عدم الاستقرار فبدأ بمعدل (79.94%) عام 2004 وانخفض إلى (-12.47%) في عام 2020 بسبب ازمة كوفيد 19 من جهة وانخفاض الأسعار للنفط الخام من جهة اخرى.

وأخذ مؤشر الاستدامة المالية وهو نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بدأ مرتفعاً يقدر ب(856.8197) مليون دينار عام 2004 بسبب الديون الحروب التي أضفتها الامم المتحدة على العراق ثم أخذت بالانخفاض إلى (45.64752) مليون دينار في عام 2020 بعد اطفاء اغلب الديون في نادي باريس وانتهاء من ديون الخليج في عام 2020 وهذا يعكس أن العلاقة عكسية بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والاستدامة المالية كلما زاد معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي كلما زاد قدرت الدولة على إطفاء الديون وكدولة مثل العراق بخيراته لن يحتاج إلى الديون وهذا يعتمد على طرق إدارة اموال العراق بعد الخروج من سيطرة النفوذ الأمريكي والشكل (1) يوضح العلاقة العكسية .

شكل(1) العلاقة بين مؤشر الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية في العراق للمدة 2004-2020



المبحث الرابع: قياس العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية في العراق للمدة 2004-2020.

أ- توصيف النموذج: اعتمدت طريقة تقدير المربعات الصغرى وكون المدة قصيرة نسبياً وعدم وجود درجة تكامله واحدة

اعتمد على طريقة ARDL لتقدير الأثر أخذت المتغيرات بشكل التالي

Y: المتغير التابع وهو نسبة الدين العام إلى الناتج (متغير الاستدامة المالية)

Gdp: المتغير المستقل وهو الناتج المحلي الاجمالي (متغير الاستقرار الاقتصادي)

ب- قدر النموذج بالانحدار البسيط يفترض ثابت العوامل الأخرى المؤثرة بالاستدامة ثابتة إذا يؤثر فيها فقط معدل نمو

الناتج المحلي الاجمالي وحصلت على النتائج التالية جدول (2) باستخدام eviwes12 .

جدول (2) نموذج الانحدار البسيط لوغارتيم مزدوج للاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية في العراق

للمدة (2020-2004)

Dependent Variable: LOG(Y)				
Method: Least Squares				
Sample: 2004 2020				
Included observations: 17				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	11.90260	2.143715	25.51579	C
0.0000	-9.953350	0.178079	-1.772486	LOG(GDP)
4.195038	Mean dependent var		0.868501	R-squared
0.924918	S.D. dependent var		0.859734	Adjusted R-squared
0.925717	Schwarz criterion		1.799906	Sum squared resid
0.837436	Hannan-Quinn criter.		-5.035384	Log likelihood
1.445890	Durbin-Watson stat		99.06918	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

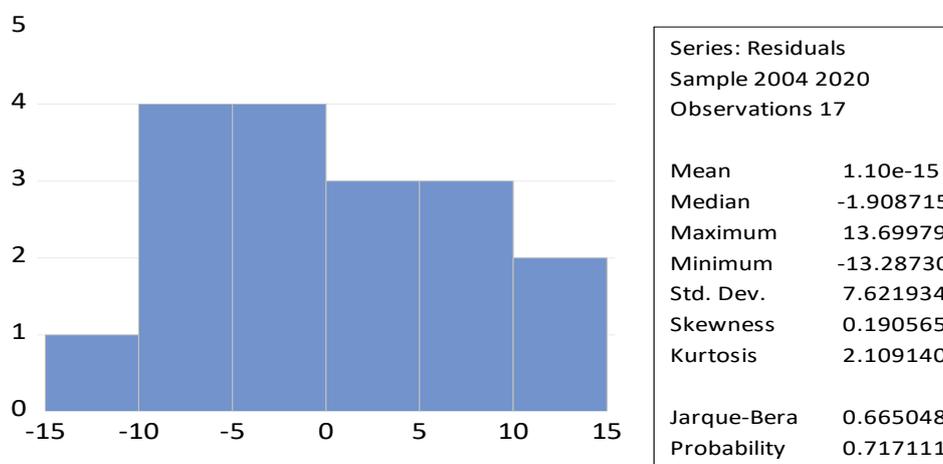
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

يبين جدول (2) علاقة عكسية بين متغير الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية كلما زاد الاستقرار الاقتصادي قلة الاستدامة المالية أي قدرة الدولة على سداد الديون في وقتها المحدد وتحقيق ربح اقتصادي تستطيع به الدولة توجيهه إلى الاستثمار إذا بلغت المرونة 1.77 أي درجة استجابة العراق لسداد الديون عالية المرونة وهذا يتفق مع النظرية

الاقتصادية. إذا استطاع معدل النمو الاقتصادي ان يفسر 86% من التغيرات التي تحصل في مؤشر الاستدامة المالية، وإن النموذج المقدر معنوي وفقاً لإحصاءة F المحسوبة والنموذج أيضاً خالي من مشكلة الارتباط الذاتي وفق إحصاءة درين واتسن .

وإن التوزيع الطبيعي للنموذج وفق جارك بيرا كما أظهرت النتائج أنها تتوزع توزيع طبيعي كما في الشكل (2) إذا قيمة الاحتمالية جارك بيرا Jarque-Bera تجاوزت 5%.

الشكل (2) التوزيع الطبيعي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

ج- تم اختبار استقرارية المتغيرات وفق اختبار دي فولر كما مبين في جدول (3)

إن مؤشر الاستدامة المالية استقر عند المستوى (1) بينما مؤشر الاستقرار الاقتصادي استقر عند المستوى (0)

وهذا اختلاف في درجة التكامل ومدة الدراسة قصير تدعو إلى اعتماد نموذج ARDL.

جدول (3) اختبار استقرارية المتغيرات وفق اختبار دي فولر الموسع (ADF)

المتغير	المستوى (0)			الفرق الأول		
	بدون مقطع واتجاه	مقطع	اتجاه ومقطع	بدون مقطع واتجاه	مقطع	اتجاه ومقطع
Y1	- 1.54382	- 1.310070	- 2.61	- 3.5177	- 3.483	- 3.3038
GDP	*- 2.242	- 2.2795	- 3.4985			
	القيم الجدولية			القيم الجدولية		
τ5%	- 1.964418	- 3.065585	- 3.7332	- 1.9684	- 93.098	- 3.7912

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

يوضح جدول (4) رتبة النموذج ARDL (1و1) وأخذت إشارة المتغير المستقل المتباطئ إشارة سالبة مما يعكس العلاقة العكسية بين مؤشر الاستقرار والاستدامة المالية وأنها معنوية وفق T إحصاءة المحسوبة أقل من مستوى 5%.

جدول (4) نموذج انحدار (ARDL1,1) المقدر

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Sample (adjusted): 2005 2020				
Included observations: 16 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): GDP				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 2				
Selected Model: ARDL(1, 1)				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.7229	0.363039	0.201213	0.073048	Y(-1)
0.2836	1.122607	6.03E-05	6.77E-05	GDP
0.0115	-2.980948	5.60E-05	-0.000167	GDP(-1)
0.0075	3.207695	7.024065	22.53105	C
5.425000	Mean dependent var	0.650969	R-squared	
11.29935	S.D. dependent var	0.563711	Adjusted R-squared	
7.070236	Akaike info criterion	7.463469	S.E. of regression	
7.263383	Schwarz criterion	668.4404	Sum squared resid	
7.080126	Hannan-Quinn criter.	-52.56189	Log likelihood	
2.270516	Durbin-Watson stat	7.460288	F-statistic	
			0.004437	Prob(F-statistic)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

يوضح جدول (5) وجود علاقة قصيرة الأجل بين مؤشر الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية وأن سرعة تعديل النموذج بلغت (-0.74) ومعنوية إحصائياً، أي ان يحتاج إلى (3.8) أي ثلاث سنوات وثمان أشهر لتعديل الاختلالات وإعادتها إلى القيمة التوازنية.

كما أن اختبار F bound لتكامل طويل الاجل يعطي نتيجة بأن النموذج أكبر من الحد الاعلى عند مستوى (1) في مستوى 5% وهذا يعني تحقيق التوازن طويل الاجل وفق التكامل المشترك للنموذج ARDL.

جدول (5) التوازن على الأجل القصير وفق نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(Y)				
Selected Model: ARDL(1, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 09/29/22 Time: 04:52				
Sample: 2004 2020				
Included observations: 16				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3740	-0.923299	9.02E-05	-8.32E-05	D(gdp)
0.0000	-44.33704	0.016767	0.743398	CointEq(-1)*
50.69813	Mean dependent variable		0.992274	R-squared
141.8605	S.D. dependent variable		0.991722	Adjusted R-squared
8.069919	Akaike info criterion		12.90722	S.E. of regression
8.166492	Schwarz criterion		2332.347	Sum squared resid
8.074864	Hannan-Quinn criter.		62.55935	Log likelihood
			1.495735	Durbin-Watson stat

F-Bounds Test				
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3.51	3.02	10%	561.6494	F-statistic
4.16	3.62	5%	1	k
4.79	4.18	2.5%		
5.58	4.94	1%		

المصدر: نتائج برنامج Eviews 12

أما النموذج فهو لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي ووفق اختبار LM وإحصاءة F التي تبين أن القيمة الاحتمالية لها أكبر من 5% وهذا يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي كما موضح في جدول (6).

جدول (6) الارتباط التسلسلي لنموذج ARDL

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag				
0.4			0.58	
601	Prob. F(1,11)		6041	F-statistic
0.3	Prob. Chi-Square(1)		0.80	Obs*R-squared
683			9306	

المصدر: نتائج برنامج Eviews 12

كما أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين (عدم التجانس) ووفق اختبار BPG فقد جاءت القيمة الاحتمالية أكبر من 5% وهذا يعني خلو الاخطاء من مشكلة اختلاف التباين كما مبين في جدول (7)

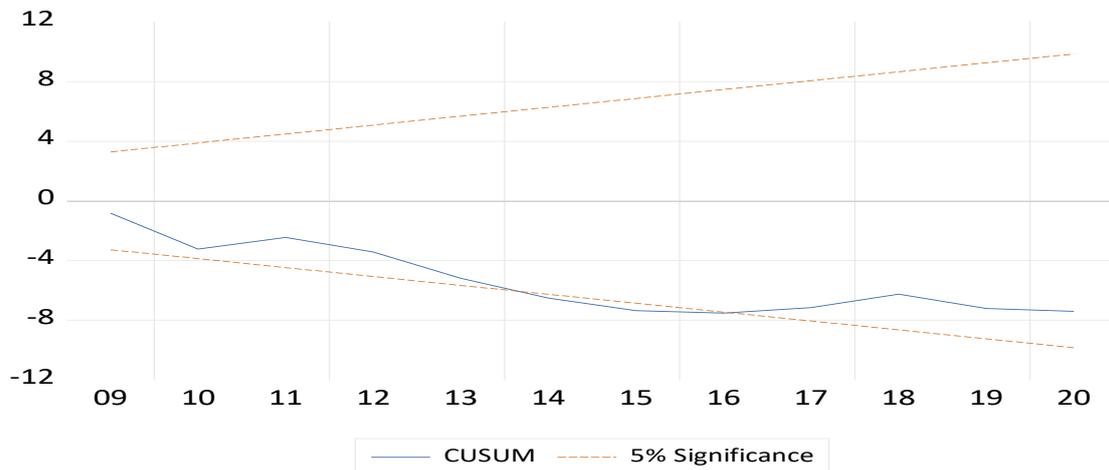
جدول (7) اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
Null hypothesis: Homoskedasticity				
0.2			1.77	
053	Prob. F(3,12)		5512	F-statistic
0.1	Prob. Chi-Square(3)	4.91	8732	Obs*R-squared
778				
0.1	Prob. Chi-Square(3)	5.02	1173	Scaled explained SS
703				

المصدر: نتائج برنامج Eviews 12

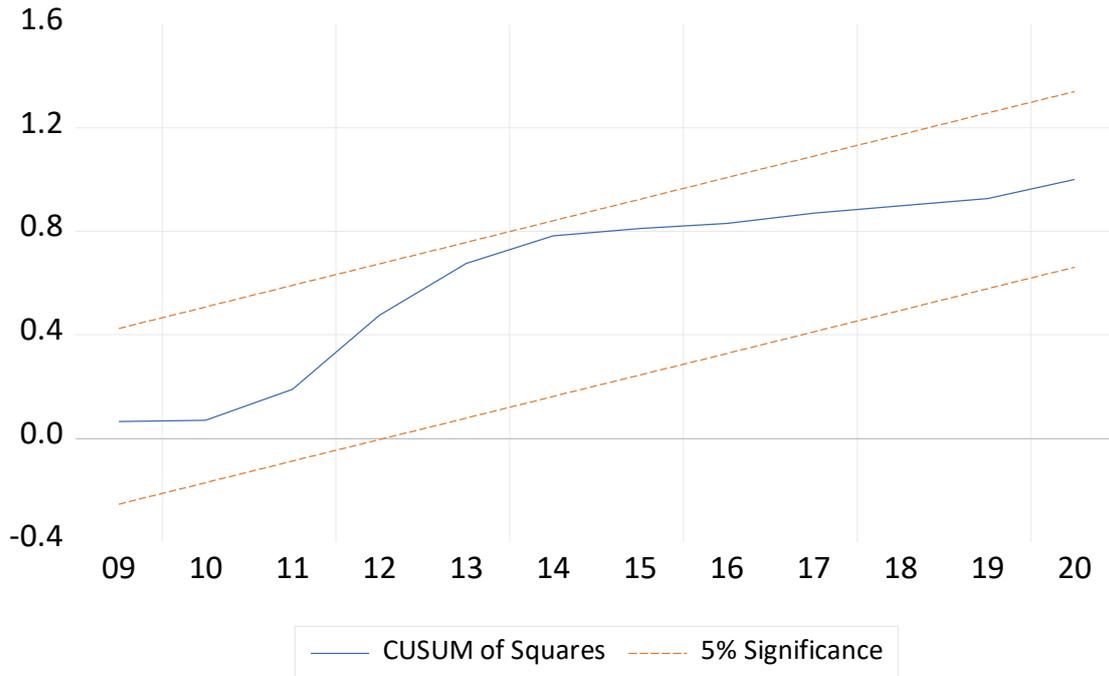
ويمكن الاستدلال على خلو الأخطاء وطبيعتها توزيعها من خلال رسم cusum الذي يبين خط الأخطاء واقع بين الحد الأعلى والأدنى كما مبين في الشكلين (3) و(4).

شكل (3) اختبار مجموع التراكمي cusum



المصدر: نتائج برنامج Eviews 12

شكل (4) اختبار مجموع مربعات التراكمي cusum squares



المصدر: نتائج برنامج Eviews 12

الاستنتاجات:

- 1- إن الاقتصاد العراقي اقتصاد معتمد بالدرجة الأكبر على الإيرادات النفطية طيلة مدة الدراسة وهذا يعطي للعراق بتوفير الاموال اللازمة لسد مستلزماته دون اللجوء إلى الاستدانة من الخارج .
- 2- تنص النظرية الاقتصادية ان العلاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والاستدامة المالية وهذا يعطي قدرة للاقتصاد الريعي في حال ارتفاع أسعار النفط مثل العراق أن يحقق وفرة مالية قادرة على سداد متطلبات النمو الاقتصادي.
- 3- العراق حقق استدامة مالية خلال مدة الدراسة 2004-2020 في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي. بينما حقق تذبذب في عجز الموازنة بسبب الصدمات السياسية من جهة وصدمات خارجية منها الانخفاض الأسعار.
- 4- تحقق علاقة توازنه طويلة الاجل وسرعة تعدل خلال الاجل القصير إذ يحتاج من سنة إلى ثلاث سنوات للعودة وتصحيح الاختلالات التي تحدث .
- 5- العلاقة سلبية بين مؤشر الاستقرار الاقتصادي ومؤشر الاستدامة المالية إذ استطاع ان يفسر 86% من التغيرات الحاصلة في الاستدامة مع ثبات باقي المتغيرات ثابتة وأن 14% من تغيرات تعود إلى المتغير العشوائي.

التوصيات:

- 1- ضرورة تنوع مصادر الإيرادات العامة وهي من الشروط الكافية لتمويل الموازنة العامة وتحقيق الاستدامة المالية.
- 2- العمل على إنشاء صناديق سيادية لخزن الفوائض المالية التي تتحقق خلال ارتفاع أسعار النفط والاستفادة منها للأجيال القادمة وكذلك لمحاربة الفقر والبطالة.
- 3- وضع سقف لسحب العملات الأجنبية من قبل التجار والمضاربين من البنك المركز لأنها تعمل على الحد من الفقر ومحاربهه والابتعاد عن الاستدانة غي المبررة. التنسيق بين البنك المركزي والسياسة المالية لدولة والسياسية التجارية.
- 4- تعزيز كفاءة سياسات الانفاق العام وتفعيل نظام الضريبي وتعبئة الإيرادات النفطية كشرط ضروري في تحقيق الاستدامة المالية طويلة الأجل في العراق والاستفادة من الموارد الطبيعية الناضبة، و تفعيل دور الاسواق المالية كرافد لتمويل احتياجات الحكومة الطارئة وتسوية إصدار السندات العامة بأقل كلفة ممكنة ولأجل قصير.

المصادر:

- امحمد موعش. (2020). منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية حالة تطبيقية لبعض الدول العربية. (الدائرة الاقتصادية، المحرر) ابو ظبي: صندوق النقد العربي.
- بشري شرين غالي. (2020). دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 3(11)، الصفحات 209-250.
- بوفنيش أحمد، و بوجول فريد. (2021). أثر التغيرات في كمية النقود على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد. جيجل/الجزائر: جامعة محمد الصديق بن يحي.
- بيان ارشيد. (27 سبتمبر، 2021). ما هي أنواع عجز الموازنة؟ تم الاسترداد من الارواد: [/https://rouwwad.com/o](https://rouwwad.com/o)
- جميس جوارتيبي. (1999). الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص). (عبدالفتاح عبدالرحمن، المترجمون) السعودية: دار المريخ.
- روشو عبدالقادر، و راتول محمد. (2017). دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001-2016. مجلة الاستراتيجية والتنمية(12)، صفحة 167.
- سعدون عدنان خليل ابراهيم الهزيموي،(2022)، تحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاستدامة المالية في العراق للمدة(2004-2020)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة الفلوجة، العراق.
- سلوى عبد العزيز،(2020)، الاستدامة المالية في الدول المصدرة للنفط دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة والاقتصاد، مجلد 9، عدد 8.
- شكر محمود مصطفى، و مثنى روكان جاسم. (2018). مدى تأثير المحاسبة الابداعية والفجوة الضريبية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة (دراسة استطلاعية لاراء عينة من الاكاديمين والمهنيين في جانعة تكريت). مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، 3(8)، صفحة 392.
- علي خالد عبدالله، و مايج شبيب الشمري. (2020). تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة من 2017-200. مجلة الكوت للاقتصاد و العلوم الادارية، 35، صفحة 166.
- عوض الدليمي، و فاضل اسماعيل. (1995). النقود والبنوك. الموصل: دار الحكمة للطباعة.
- كاظم سعد عبد الرضا الاعرجي، و ياسين نادب علي خليل السلطاني. (2021). تحليل واقع الإستدامة المالية في العراق للمدة 2004-2019. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، 1(13)، الصفحات 37-38.
- محمد كريم قروف، و سليم العمراوي. (أكتوبر، 2020). قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018). مجلة مجاميع المعرفة، 2(6)، صفحة 114.
- مسعود دراوسي. (2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2004. قسم الاقتصاد. جامعة الجزائر: كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير.
- منال خيرى، و علي منصور عطية. (2021). الاستدامة المالية (مفهوم -نظرية -سياسة). برلين -المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

منهل مجيد أحمد، و اوان عبدالله الفيضي. (2009). مشكلة البطالة الاسباب والمعالجات. ندوة البطالة وسبل معالجتها في الاقتصاد العراقي (صفحة 5). جامعة الموصل: كلية الإدارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد.

Mike Burns. (2004). on the Identification of Rural Indicators. Foundation, The & ,Jamie Dressler .Canadian Rural Revitalization